

من شبه الله بخلقه فتتابع<sup>(١)</sup> في جهده ، أو جوره في فعله ، فشك في حسن نظره وطوله »

وقد علق الدكتور الأهواني على النص الثاني بقوله « وشهرة المنزلة بأهل المدل والتوحيد ، والوعد والوعيد ، أعظم من شهرتهم بالتعديل<sup>(٢)</sup> والصلاح » كما علق على النص الثالث بقوله « وهذا نص آخر أكثر في الاعتزال بياناً ، فيه المدل والتوحيد والصدق في الوعد والوعيد ، ونفي التشبيه ، وامتناع التجوير » وقد وجد الدكتور في هذه النصوص بعد أن وضحا على هذا النحو ما يكفي في نسبة الاعتزال إلى الصاحب ، فمقب عليها بقوله « وهنا نستطيع أن نطمئن إلى ما ذكره عنه ياقوت من أنه كان يذهب ومذهب الاعتزال » واستدرك على محقق الرسائل ترددهما فقال « ولكن الدكتور عزام بك والدكتور ضيف لا يطمئنان إلى أن الاعتزال « أكان هذا من عمله هو أم من عمل الدولة ، فقد كان عضد الدولة يذهب - فيما يظهر - إلى الاعتزال . » ولي أربع ملاحظات على ما سردته هنا من كلام الدكتور الأهواني وما يتضمنه من كلام الدكتورين المحققين والتهمة عليه

(١) هكذا نقل الدكتور الأهواني الجملة عن الرسائل ، وأرى أن في الكلمة الأولى تصحيفاً وفي الأخيرة تحريفاً ، وأن صوابها « فتتابع في حقه » سماعاً للجمع الذي كان من سنن كتاب هذا العصر وآثاره ، وكان الصاحب يبتلى بهذه الآفة أكثر من غيره ، ونقل أبو حيان التوحيدي عن ابن السبكي في ذلك كلاماً طريفاً جداً يضيق عنه المقام ( راجع معجم الأدباء ٦ / ٢٠٧ / ٢٨ ) ومعنى التابع في الشيء التهاقت فيه والإسراع إليه ، قال صاحب لسان العرب « يقال تايبوا في الشر إذا تهاقوا وسارعوا إليه » وفي حديثه صلى الله عليه وسلم : « ما يحملكم على أن تايبوا في الكذب كما يتايب الفراس في النار » والتابع الوقوع في الشر من غير فكرة ولا روية ، والتايبة عليه ولا يكون في الخير ، ويقال في التابع إنه الجحاجة ... وقيل التابع في الشر كالتابع في الخير .. فالتابع هنا بكل معنى من معانيه مناسب ومعنى الجملة « تهاقت في حق الله وأسرع إلى الوقوع به من غير فكرة ولا روية لأنه شبه الله بخلقه فجعله كمن خلقه ، وهو من أجل ذلك استحق المهانة وكانت مهانة الإنسان إياه من النعم الجليلة الموقر ، الهنيئة للشرع » وهناك قراءة للنس دون عده « ومهانة من شبه الله بخلقه فتتابع في جهله ، أو جوره في فعله فشك في حسن نظره وطوله » وانها في جهله لمن شبه الله بخلقه ، والمعنى واضح ، والقراءة الأولى أفضل فيما أرى والمقام يضيق عن ذكر أسباب التفضيل :

(٢) يلاحظ أن معنى تعديل الله وصفه بالعدل فلا معنى للقول « وشهرة الاعتزال بأنهم أهل المدل أعظم من شهرتهم بالتعديل » فهما شيء واحد .

## حول رسائل

### الصاحب بن عباد واعتزاله

الأستاذ محمد خليفه التونسي

قدم الدكتور أحمد فؤاد الأهواني إلى قراء « الرسالة » في عددها ٧٥٥ رسائل الصاحب بن عباد التي حققها وقدم لها الدكتور عبد الوهاب عزام بك عميد كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول ، والدكتور شوقي ضيف المدرس بها ، وكان مما عرض للدكتور الأهواني - ومن قبله المحققان - نزعة الصاحب إلى الاعتزال ، فقرر أنه وقت طويلاً عند قول المحققين للرسائل : « ونحن نجد في الرسائل نزعة واضحة إلى القول بالاعتزال والدعوة إليه » وأشار إلى أن البحث في الاعتزال والكلام وما يتصل بهما مما تهفو إليه نفسه ، وليس هذا بغريب منه وهو معنى بالفلسفة ، كما أشار إلى أنه كان يحب أن يجد في الرسائل ما يشبع رغبته ويرى من نصوص الصاحب نفسه ما يؤيد قول ياقوت : إن الصاحب كان « مثل أبيه يذهب مذهب الاعتزال » وذكر أن ما اعتمد عليه المحققان في نسبة الاعتزال إليه ثلاثة نصوص في الرسائل نقلها الدكتور ، وأشار إلى مواضعها من الرسائل ، أحدها في الرسالة التاسعة من الباب المباشر وهو باب التمازي ، ذكر فيها تعديل الله ولطفه في صنمه وصلاح فعله ، وثانيها في الرسالة الثانية من الباب السابع عشر وهو باب الآداب والمواعظ ، ذكر فيها الصاحب بلداً كان مستمقلاً « على أهل عدل الله وتوحيده ، والتصديق بوعد ووعيده » وثالث النصوص في الرسالة الثالثة من الباب المباشر أيضاً ، وهي رسالة إلى أهل الصيمرة وصفهم فيها بشهرتهم « بالذب عن توحيد الله وعدله ، وصدقته في وعيده ووعده » وكان بلدكم من بين البلاد كثرة<sup>(١)</sup> آدم ، وشهاب في ليل مظلم ، وما في النعم أجل موقماً وأهناً مشرعاً ، من النعمة في القول بالحق والدعاء إليه ، والتدين به والبيت عليه ، ومهانة

(١) كتبت هذه الكلمة « كثرة » بالفاء وربما كان الصحيح

هو فيما نقلت فنهما وعن الرسائل إذ لم يتح لي حتى الآن الاطلاع عليها كما نشرها المحققان الفاضلان .

أولها : ما أشار إليه المحققان ، ونقله الدكتور الأهواني من نصوص صاحب الثلاثة - المشار إليها قبل - ولا سيما ثالثها يحمل الباحث على الاطمئنان إلى أن صاحب كان يقول بالتوحيد والمدل ، والوعد والوعيد ، وهذه - دون شك - أصول ثلاثة من أصول مذهب المعتزلة الكلاسي ، ولا داعي للتشكك في نسبتها إلى صاحب مع ورودها في نصوصه ، إذ ليس الباحث مطالباً ببيئات أقوى ولا أكثر من هذه البيئات ، وإن كان مما يرحب به وجود بيئات نصية كذلك تكون أكثر تفصيلاً ليضعها إلى ما لديه ، كما أنه ليس على الباحث أن ينبش عن قلب الرجل ليرى ما في سريره ، ولا مبرر بمد ذلك للشك أو التردد حتى يثبت أن لصاحب نصوصاً تعارض هذه النصوص ، وهذا ما لم يثبت حتى الآن . والدكتور الأهواني لم يجد عن مسلك العالم حين اطمأن إلى نسبة هذه الأصول الثلاثة إلى صاحب ، ولم يتابع المحققين في شكهما وتردهما ، وأنا أشار كما هذا الاطمئنان ، ولكني لا أذهب معه إلى أكثر من نسبة هذه الأصول إليه ، ولا أتعدى معه إلى القول باعتزال صاحب على الإطلاق بهذه النصوص وحدها حسبما ذكر الدكتور اتباعاً لرأى ياقوت فيه ، وسأوضح هذا في الملاحظة الرابعة .

ثانيها : ومن أجل هذا الاطمئنان حتى للدكتور أن يستدرك على المحققين تردهما الذي لا مبرر له - وعدم جوازهما على سؤالها « أكان هذا ( أي الاعتزال ) من عمله هو ، أم من عمل الدولة ، فقد كان عضد الدولة - فيما يظهر - يذهب إلى الاعتزال » والشك - كما يظهر من السؤال - لا مبرر له بمد النصوص السابقة - إلى ما ذكر ياقوت ونقل هنا - ولو لم يكن لدينا غيرها ، فضلاً عما سنذكر في الملاحظة الثالثة ، كما أن السؤال لا موضع له على هذا النحو ، فإذا بظمن في اعتزال صاحب إن كان من عمله هو أو من عمل الدولة ؟ لنفرض أبعد الفروض وهو أن الاعتزال كان من عمل الدولة لأنه كما ذكر المحققان - « قد كان عضد الدولة يذهب فيما يظهر - إلى الاعتزال » فهل يوهن ذلك من اعتزال صاحب ويحملنا على الشك فيه ؟ ليس أن « عضد الدولة يذهب - فيما يظهر - إلى الاعتزال »

أولاً يمكن ، فأى قيمة لاعتزال عضد الدولة في هذا الموضوع لنرجح به فيه ؟ أيظمن في إسلام ثابت لوزير أن يكون الملك الذي استوزره مسلماً ، وأن تكون دولته إسلامية ؟ ثم ما قيمة اعتزال عضد الدولة إن كان منتهى الثقة في القول به أنه - كما ذكر المحققان - فيما يظهر لها ، لا فيما ثبت لها ثبوتاً قاطعاً أو راجحاً ؟ ثم ما قيمته إذا لم يكن هناك دليل عليه ؟ بل ما قيمته إذا لم يثبت أن عضد الدولة كان يؤثر المعتزلة دون غيرهم بامتياز يدل على ميله إليهم فضلاً عن ذهابه مذهبهم ؟

لقد قرأت مما كتب في تاريخ عضد الدولة - وما هو بالقليل - فلم أجد فيه ما يدل على أن عضد الدولة كان يؤثر مذهب الاعتزال أو المعتزلة بمطاف خاص ؟ فمن أين هذا الذي ظهر للمحققين الفاضلين حين أشارا إلى اعتزاله ؟ وكيف ظهر لها ؟

لا أزعج أني قرأت من تاريخ عضد الدولة أكثر مما قرأ المحققان ، فأعمل عندهما علم ما لا أعلم منه ، وهما - دون شك - أكثر اطلاعاً وفهماً مني ، واستأبني من معرفة ما ظهر لها من اعتزال صاحب غير مصدره وكيفية ظهوره !

ومع هذا قد وقفت في دراستي لتاريخ الاعتزال على أن هذا المذهب كان دائماً قوياً في أيام عضد الدولة وفي دولته خاصة ، إذ ظهر فيها كثير من شيوخ الاعتزال ، وتولى بعضهم الأعمال لها ، ومنهم من كان على صلة بعضد الدولة نفسه ، وكانت الدولة تعرفهم وتعرف ميولهم واعتنائهم الاعتزال ، ومع ذلك لم نجد ما يدل من قريب ولا بعيد أن الدولة كانت تؤثرهم بعناية خاصة إلا في أيام صاحب نفسه ، وهذا الإيثار كان من عمل صاحب وحده لا من عمل الدولة ، ومن المعروف أن عضد الدولة - هذا الذي يرى المحققان فيما ظهر لها أنه يذهب إلى الاعتزال - جادته رسالة من ملك الروم فأجاب عنها في سنة ٣٧١ هـ ولم يختر لحل جوابه عنها إلا أبا بكر محمد بن الطيب الأشمري المعروف بابن الباقلاني أو الباقلاني ، وابن الباقلاني كان - دون شك - متكلماً على مذهب الأشمري شيخ أهل السنة ، وكان من أشد خصوم المعتزلة ، ألف الكتب للرد عليهم والحط من أقدارهم . ويروي أنه أبى أن يخضع لرسوم البلاط البويهى حين اتى عضد الدولة فلم يكفر له<sup>(١)</sup> في مدينته . أفلم يكن

(١) كان من رسم الرعية في مقابلة الملك أن تقبل الأرض بين يديه

وهو المصود هنا . ( تاريخ بغداد ٥/٣٧٩ ) .

فأظهرت الكراهة لا بساطه ، وقلت : « بنا من الجد ما لا نفرغ معه لهزل » ونهضت كالغضب ، فما زال يمتدح إلى مراسلة حتى عادت مجلسه ، ولم يمد يدها لما يجرى مجرى الهزل والمرح (١) » وليس في هذا الخبر ما يدل على أن نخر الدولة بشارك وزيره اعتراله ، ولا أنه يرى للاعترال امتيازاً على غيره ، وإلا لم يستدرك على الصاحب مَسْبَرَهُ الاعترال بعنايته من سائر المذاهب الإسلامية الكلامية .

هذا إلى أن نخر الدولة — كما يجب أن يعلم — كان يعرف خطر وزيره في دوائه ، وحاجته إليه في تديرها بل فضله عليه إذ جملة هو وأعوانه على أملاك أخيه مؤيد الدولة في أسفهان بعد موته سنة ٣٧٣ هـ (٩٨٤ م) وأضاف إليها غيرها من حصون المتمردين عليها ، وكانت كلته فوق كلمة ملكه في دولته ، ولم يكن ينزل عن جلاله وكبريائه وحشمته منه .

ومن هذا العرض الموجز تنكشف علاقة ملوك الدولة البويهية الذين عاصروا الصاحب جميعاً بالاعترال والمعتزلة ، وليس فيه من قريب ولا بعيد أية دلالة على تحيز من الدولة أيام الصاحب إلى الاعترال فضلاً عن اعتناقه .

ومن ها هنا يتضح لنا أن لا موضع للسؤال الذي سأله المحققان الفاضلان كما نقله عنهما الدكتور الأهواني في استدراكه عليهما فقال « ... فقال وليكن الدكتور عزام بك والدكتور ضيف لا يطمئنان إلى أن الاعترال « أكان من عمله هو (الصاحب) أم من عمل الدولة ، فقد كانت عضد الدولة يذهب — فيما يظهر — إلى الإعتزال

بل إن هذا السؤال الذي ترك المحققان الجواب عنه دون مبرر — يتضح من وضحه على هذا النحو أنه محاولة للافلات من القضاء بحكم مع هذه المقدمات الواضحة ، وهذه المحاولة لم تحل الإشكال الأميل بل خلقت إشكالا آخر لم يكن داع لحاقه ، وأقحمته في غير موضعه ، ثم تركته دون حل كما تركت سابقه ، وأثارت شكاً لا موضع له ولا حاجة إليه ، وكان حل الإشكالين ميسوراً .

محمد فليحة التونسي

(له بقية)

(١) الكلمة في نص البيهية « المزح » ولا موضع لها ، ووردت مصححة في معجم الأدباء ، ويجوز أن تكون « المدح » فصحت .

في دولة عضد الدولة من رجال المعتزلة الذين تعرفهم الدولة وتعرف فضلهم من يحمل هذا الجواب كما حملته ابن الباقلاني السني ختم المعتزلة ؟

لو أن الدولة البويهية عطفت على المعتزلة وآثرتهم بناية خاصة لكان هذا موافقاً لأساسها العام لأنها شيعية زيدية ، والزيدية في كل زمان ومكان — منذ عهد زعيمهم زيد بن علي تلميذ واصل بن عطاء شيخ المعتزلة — يدينون بالاعترال أسـوله كلها أو بعضها ، أو بمطوفون عليه ، وكانت الفتن كثيرة في عهد الدولة البويهية بين أهل السنة والشيعية ، وكانت الدولة دائماً تنصر الشيعة على أهل السنة ، بل كان بعض هذه الفتن يشير أهل السنة تردداً على تشيع الدولة ، ومع ذلك لم نقرأ خيراً عن فتنة بين المعتزلة وأهل السنة نصرت الدولة فيها المعتزلة على أهل السنة كما نصرت الشيعة عليهم لقد ظهر الصاحب في عهد ركن الدولة وعضد الدولة ، ووزر مؤيد الدولة ثم أخيه نخر الدولة ، فأما ركن الدولة فلا نعلم من أمر نظره إلى الاعترال إلا خيراً واحداً مؤداه أنه أرسل حصة إلى الصاحب عينا من عيونه يشاكره في مجلسه ويتجدى سلطانه ومذهبه الاعترالي وييسر له في بعض تعلماته : وهو القول بخلق القرآن (١) . وأما عضد الدولة فقد قدمنا مبالغ علنا في نظره إلى الاعترال ، وأما مؤيد الدولة فلا أعرف من أخباره ما يدل على ولاء ولا عداة للاعترال ، وأما نخر الدولة فلا نعرف في نظره إلى الاعترال غير خبر واحد ذكره الصاحب في صدد علاقته واحتشامه فقال (٢) : ما استؤذن لي على نخر الدولة وهو في مجلس الأئس إلا انتقل إلى مجلس الحشمة فيأذن لي فيه ، وما أذكر أنه تبذل بين يدي وما زحني قط إلا مرة واحدة فإنه قال لي في شجون الحديث : « بلغني أنك تقول : المذهب مذهب الاعترال ، والنيل (٣) نيل الرجال »

(١) معجم الأدباء ٢٠٩/٦ — ٢١٣ نقلا عن كتاب أخلاق الوزيرين لأبي حيان التوحيدي الذي يحكي الخبر كما عاينه في حضرة الصاحب ، ويبدو لي أن في النص (ص ٢١٣) اضطراباً إذ أسند الحادوس القول بخلق القرآن إلى ختم الصاحب ، مع أن القول بخلقه من مستلزمات التوحيد عند المعتزلة ، وما دام الصاحب يدين بهذا المبدأ على طريقهم فلا مناس من أنه كان يقول بخلق القرآن .

(٢) عن بيتية الدهر للتمالي ١٧٩/٣ — ١٨٠ ، وقد نقله عنها باقوت مع تنبير طريف (معجم الأدباء ٢٨٤/٦) وهو في البيهية أخضر وأقوم . (٣) الكلكتان في المصدرين السابقين فاحتشمت ، وقد اقتديت في كتابتهما هكذا بما نقله الرحوم أحمد زك باشا في نشرته كتاب « التاج في أخلاق الملوك » للجاحظ (ص ٧٩ منه) واقتدى هو فيه بطابع كتاب « طراز المجالس » للشهاب الحفاس ص ٧٩ .